المرجعية التاريخية للأحزاب السياسية في الجزائر

Historical reference for political parties in Algeria

فايزة عمايدية*
جامعة محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس
amaidia1241@gmail.com

تاريخ الإيداع2022/05/14	تاريخ المراجعة:2023/02/04	تاريخ القبول:2023/02/05

ملخص:

إن التجربة الحزبية في الجزائر عريقة ، فنشأتها تعود إلى بداية القرن العشرين حيث نشأت أحزاب سياسية في ظل الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 ،واستمرت هذه التجربة الحزبية في تطور إلى غاية يومنا هذا .

وأهم ما خلصنا إليه من نتائج هو أن التجربة الحزبية في الجزائر تجربة متميزة ،وغنية بالعبر التي يمكن الاستفادة منها لبناء حياة سياسية مستقره، ورغم أن هذه الأخيرة في مرحلة تكوينية لكنها تعتبر متقدمة مقارنة بمسار الديمقراطية في دول العالم الثالث والدول العربية الأخرى ،والواضح أن ما يعرقل اكتمال نضج المسار الحزبي في الجزائر هو تنظيم النشاط الحزبي بقوانين مرحلية تصدر لمواجهة مرحلة معينة فلا تتسم بالاستقرار والثبات.

الكلمات المفتاحية :الأحزاب السياسية – الحركات التحررية –النضال السياسي – الأحادية الحزبية -التعددية الحزبية .

summary:

The partisan experience in Algeria is ancient, and its origins go back to the beginning of the twentieth century, when political parties arose under the colonial administration since the beginning of the French occupation in 1830, and this partisan experience continued to develop until the present day.

The most important of our results is that the partisan experience in Algeria is a distinct experience, rich in lessons that can be used to build

A stable political life, although the latter is in a formative stage, but it is considered advanced compared to the path of democracy in third world countries and other Arab countries, and it is clear that what impedes the completion of the maturity of the partisan path in Algeria is the organization of partisan activity with interim laws issued to confront a certain stage that is not characterized by stability and constancy.

Keywords: political parties - liberation movements - political system - partisan unilateralism - partisan pluralism.

* المؤلف المُراسِل.

مقدمة :

إن الأحزاب السياسية , من أبرز المؤسسات السياسية المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع ، من خلال دورها الكبير في تقويم السلطة وكشف عيوبها و توجيهها في المسار الصحيح , كما لها دور بارز في عملية التطور الديمقراطي ،وللأحزاب الفاعلة والمؤثرة في الجماهير دور مهم وفعال في تثقيف وتوعية وتنوير الجماهير ، بل إن الأحزاب السياسية أصبحت من الأولويات في كثير من الدول لدرجة إدخالها في صلب دساتيرها .

وقد شهدت الأحزاب السياسية تطور سريع جعلها تحتل الدور الأساسي في الأنظمة السياسية ، وإذا كان المسار التطوري للأحزاب السياسية يختلف من بلد إلى أخر بحسب ظروف ومحيط نشأة هذه الأحزاب ، لذلك فان المتتبع لموضوع الأحزاب السياسية يلاحظ أن هناك فوارق كبيرة بين الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة والأحزاب السياسية في الدول المتخلفة ,أولا من حيث النشأة فالأولى أسبق بكثير في وجودها في الحياة السياسية من الثانية ، كما أن هذه الأخيرة أقل فعالية في الدولة والمجتمع بصفة عامة من الأولى لأن الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة تمثل أهم الدعائم الفعلية للديمقراطية , و دورها محوري في توجيه السياسة العامة للدولة وتأثر بقوة في النظام السياسي لهذه الدول , في حين يلاحظ أن الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة لم تصل إلى هذا المستوى من النضج وربما تحتاج إلى وقت كي تؤدي الدور المنوط بها لاسيما أمام تعصب أنظمة هذه الدول لفكرة الزعامة وعدم هضمها لمبدأ التداول السلمي على السلطة .

والجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة حزبية تعتبر عريقة بالنظر لارتباطها بالنضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي مباشرة بعد احتلاله للأراضي الجزائرية سنة 1830 ،حيث كانت الأحزاب السياسية وسيلة سياسية اعتمدها الجزائريون في نضالهم السياسي ،والتي كان لها الدور الكبير آنذاك في تنظيم و إنجاح الثورة التحريرية ،وقد استمر المسار الحزبي في الجزائر بعد الاستقلال متجسدا أكثر في حزب جبهة التحرير الوطني باعتبار الجزائر اعتمدت الأحادية الحزبية .

ورغم استقرار الجزائر على اعتماد الأحادية الحزبية لفترة معتبرة ،إلا أنها وبفعل ما عايشته من ظروف وتغيرات على المستوى الداخلي والخارجي تخلت في النهاية على نظام الحزب الواحد ،وتبنت التعددية الحزبية والتي بدورها ظهرت في ظل ظروف وأحداث تاريخية متميزة عايشها المجتمع الجزائري على مراحل مختلفة ،وضمن هذه الورقة البحثية سنحاول دراسة أهم ظروف ومراحل نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر ومدى تأثيرها على دور وتوجهات هذه الأحزاب ،مبرزين المرجعية التاريخية التي تميزها عن غيرها من الأحزاب السياسية في الدول الأخرى وهذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن القول بارتباط تطور الأحزاب السياسية في الجزائر بالظروف التاريخية التي نشأت في ظلها ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التاريخي وذلك لتناسبه مع دراستنا للتطور التاريخي للأحزاب السياسية في الجزائر ،بالإضافة إلى المنهج الوصفي وبالضبط التحليلي لتطرقنا لمختلف القوانين المرتبطة بموضوع الدراسة وتحليلها . وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين الأول تطرقنا فيه إلى الظاهرة الحزبية في الجزائر أثناء فترة الاستعمار، و يتفرع إلى مطلبين ، أما المبحث الثاني فتضمن تطور الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال ويشمل بدوره مطلبين .

المبحث الأول : الظاهرة الحزبية في الجزائر أثناء فترة الاستعمار

إن كيان الأمة الجزائرية المغاير والمستقل عن كيان الأمة الفرنسية ترجمته مقاومة الشعب الجزائري للاستعمار الفرنسي منذ بدايته سنة 1830 مستعملا في ذلك كل الطرق ، بدءا بالمقاومة الشعبية المسلحة التي أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر، وما تلاها من ثورات شعبية أخرى جسدت رفض الجزائريين للاحتلال الفرنسي .

ونظرا لعدم توازن القوى فقد تصدت فرنسا لهذه المقاومة ،وعمدت إلى اضطهاد الجزائريين وخنق الوعي القومي لديهم ،غير أن هذا زادهم إصرار ووعيا بضرورة النضال للتصدي للمستعمر واعتماد طرق أخرى لذلك منها النضال السياسي الذي بدأ كحركات سياسية تدافع عن حقوق الجزائريين وتتصدى للتميز العنصري الذي عمدت إليه فرنسا ، ثم تطور بعد ذلك إلى أحزاب تطالب بالاستقلال الجزائري التام عن فرنسا .

وعليه يمكن دراسة الظاهرة الحزبية في فترة الاستعمار من خلال مرحلتين المرحلة الأول نتعرض فيها للنضال السياسي الجزائري قبل حرب التحرير وذلك في المطلب الأول من هذا المبحث و نتعرض للنضال السياسي الجزائري أثناء حرب التحرير في المطلب الثاني .

المطلب الأول : النضال السياسي الجزائري قبل حرب التحرير الوطني

إن جذور الممارسة السياسية في الجزائر ظهرت بعد الاحتلال مباشرة سنة 1830 بتشكيل أول تنظيم سياسي إثر اتفاق 05 جويلية 1830 ، والذي وقعه داي حسين باسم حكومته مع قائد الحملة الفرنسية "دوبرمونت" تزعمه المفكر السياسي "حمدان خوجة " تحت اسم "لجنة المغاربة " وهو تجمع يضم أعيان وتجار وعلماء مدينة الجزائر العاصمة طالبوا بان يحكم الشعب الجزائري نفسه بنفسه وإعادة القومية الجزائرية من جديد، وإقامة حكومة حرة وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم [1]

ثم في سنة 1900 تكونت كتلة المحافظين التي تضم المثقفين التقليديين المؤمنين بالقومية الإسلامية وعلى نقيض حركة المحافظين ظهرت جماعة النخبة التي تكونت سنة 1907 تضم المثقفين باللغتين العربية والفرنسية تركزت مطالبهم على المساواة في الحقوق [2] ، وكان من أبرز الشخصيات السياسية الجزائرية التي تزعمت النضال السياسي المنظم في هذه الفترة الأمير خالد – حفيد – الأمير عبد القادر ، حيث كان من الأعضاء البارزين في حركة النخبة وكذلك حركة الشبان الجزائريين التي تأسست سنة 1912 ، والتي انبثق عنها الحركة الإصلاحية السياسية سنة 1919 والتي حضت بتأييد جماهيري كبير ، وكانت بزعامة الأمير خالد منبر للمناداة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين و الحق في تقرير المصير.

هذه الحركات السياسية واجهتها فرنسا بالحل والنفي لزعمائها، مع زيادة التنكيل والاضطهاد للجزائريين اللذين لم يبقى أمامهم سوى التركيز على هدف واحد هو الاستقلال التام ،وبذلك تطورت ممارساتهم السياسية بظهور أحزاب مختلفة ومتعددة أجمعت الدراسات[3] التي عنت بموضوع الحركة الوطنية على تصنيفها إلى ثلاثة تيارات سياسية :

أولا: التيار الديني الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين)تعود فكرة إنشائها إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس ،تأسست في 5 ماي 1931 يتميز أصحاب هذا التنظيم بثقافتهم العربية , و اتجاههم الإسلامي وكان الدافع لإنشائها السعي الدائم من طرف فرنسا لإهانة

[1] عمار بوحوش , التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى 1962, دار الغرب الإسلامي , لبنان 1997 ص 109.

[2] شريط الأمين , التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية.1919 - 1962 / ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر1998,ص 7و8.

[3] أبو القاسم سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900, ج1, دار الغرب الإسلامي , بيروت ,1992 , ص 116.

المقومات الإسلامية كطمس المساجد و تحويلها إلى كنائس، و إنكار الأمة الجزائرية و تاريخها و انتمائها العربي الإسلامي ، والقضاء على اللغة العربية و اعتبارها لغة أجنبية ،و مضايقة المدارس و الزوايا التي تمنح تعليما دينيا[1].

و قد مثل هذه الجمعية نخبة من العلماء و المفكرين المسلمين بدأت بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم تلاه الشيخ البشير الإبراهيمي ،و آخرون كالعربي التبسي و أبو القاسم الحفناوي، ويعتبر أهم عمل سياسي قامت به جمعية العلماء المسلمين هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، والوقوف ضد التجنيس والاندماج في الوسط الفرنسي، كما تصرفت الجمعية كحزب سياسي عندما دعت إلى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936-1937[2].

ثانيا : التيار الليبرالي (الاندماجي): بدأت بوادر هذا التيار تظهر في بداية القرن العشرين على يد مجموعة من الجزائريين المفرنسين، هم نتاج الجهاز التعليمي الفرنسي كانوا معلمين وأطباء وصيادلة ومحامين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي ارتبطت بالمهن الحرة أو بالعمل في الوظائف البيروقراطية المدنية أو العسكرية الفرنسية، بدأ تأثير هذه الطبقة على الخريطة السياسية أثناء إثارة قضية التجنيد الإجباري (1912) ،حيث طالبوا بإحداث إصلاحات اجتماعية في إطار النظام الاستعماري وتحت سيادة الحكومة الفرنسية، بحيث تسمح تلك الإصلاحات بالحصول على كامل حقوق العضوية في المجتمع الفرنسي، كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الفرنسيين المقيمين في الجزائر، ومما جاء في مطالبهم، إلغاء المحاكم والضرائب الخاصة بالجزائريين والمشاركة في تسيير المؤسسات والمجالس المحلية، وكذا حق التمثيل في البرلمان الفرنسي[3] ، ويعتبر «فرحات عباس» زعيم هذا التيار السياسي، الذي برز خاصة خلال الحرب العالمية الثانية ومن أهم الأحزاب في هذا التيار نذكر :[4]

1- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: نشأ في أفريل 1946 بزعامة فرحات عباس بعد الإفراج عنه و قد حدد زعيم هذا الحزب السياسة الجديدة- التي اعتمدها بعدما تلقاه من فرنسا من اضطهاد واعتقال حاله في ذلك حال جميع زعماء النضال السياسي الجزائري - بقوله : لا اندماج و لا أسياد جدد ولا انفصال ، حيث قدم الحزب للمجلس التأسيسي الفرنسي مشروع دستور الجمهورية الجزائرية ثم أعاد تقديمه مرة أخرى للبرلمان الفرنسي في شكل قانون في مارس 1947 في إطار التحضيرَ لقانون الجزائر الأساسي وهدفه من وراء ذلك الحصول على استقلال ذاتي للجزائر[5].

2- الحزب الشيوعي: تأسس في سنة 1936 ويرجع سبب نشأت هذا الحزب إلى تواجد الحركة الشيوعية في الجزائر قبل سنة 1936، حيث تجلت بشكل منظم في إطار الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أنشئ في 1920 ، غير أنه ونتيجة ضعف الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر بسبب تخلي المناضلين الفرنسيين و الأوربيين و وقوعهم في مشاكل مذهبية جعله ينتهج سياسة جزأرة الحزب و إسناد المسؤولية فيــه إلى إطارات جزائرية ،وهذا باتخاذ قرار إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري , والذي كان بحق سليل الحزب الشيوعي الفرنسي[6] .

---

[1] شريط الأمين , المرجع السابق , ص24.

[2] ناجي عبد النور, البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية ة مجلة الفكر القانوني , العدد19 , بسكرة 2010 ,ص 3.

[3] توازي خالد , الظاهرة الحزبية في الجزائر, مذكرة ماجستير,فرع تنظيمات سياسية وإدارية, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام . جامعة يوسف بن خدة الجزائر , 2006 , ص78.

[4] ناجي عبد النور, المرجع السابق , ص 07.

[5] شريط الأمين , المرجع السابق , ص47-48.

[6] توازي خالد , المرجع السابق , ص78.

ثالثا: التيار الاستقلالي: سمي بالتيار الاستقلالي لان مطالب الأحزاب التي صنفت ضمنه تتلخص في الاستقلال التام عن فرنسا وأنه يفضل الثورة لمواجهة الاستعمار، ومن بين الأحزاب التي يمكن ذكرها في هذا التيار حزب نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب، وبعد الحرب العالمية الثانية تحول إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

1- حزب نجم شمال إفريقيا : كانت بداية نشاطه كجمعية تعمل للدفاع عن مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1924 و لم يظهر إلى الوجود رسميا إلا في مارس 1926 ،تزعمه في بداية الأمر الحاج علي عبد القادر و ابتداء من جوان 1926 ترأسه مصالي الحاج ،وقد كان كتمهيد لتأسيس حزب الشعب الجزائري سنة 1937 و الذي طالب بالاستقلال التام للجزائر، و عارض دعاة الاندماج, و تيار الحزب الشيوعي الجزائري[1] وضم هذا الحزب تيارين سياسيين: الأول أكد على المسألة الوطنية وتحقيق استقلال الجزائر عن طريق كفاح الطبقة العاملة، وكان يطمح إلى إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستقلال ,أما التيار الثاني فكان يمثله «مصالي الحاج» المؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها عن الأمة الفرنسية، ولقد تبنى نجم شمال إفريقيا من أوّل الأمر الخطوط العريضة من برنامج الشباب الجزائريين «جناح الأمير خالد» ،حيث طالب بإلغاء الاندماج وبالمساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية ،والمساواة في التوظيف العمومي والتعليم والجيش[2] ، ثم تطور برنامج هذا الحزب وتحددت أهدافه في مؤتمر بروكسل المنعقد بدعوة من الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري 1927

وبقرار الجمعية العامة لحزب شمال إفريقيا المنعقدة في مايو 1933 الذي جاء فيه عدم إمكانية ازدواجية الانتماء إلى النجم وإلى الحزب الشيوعي الفرنسي، و بعد التحاق المهاجرين المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوطنية منذ 1930. أصبح النجم حزباً سياسياً جزائريا بصفة فعلية[3]

2- حزب الشعب: تأسس حزب الشعب الجزائري في مارس 1937 بقيادة «مصالي الحاج»،إثر قيام السلطات الفرنسية بحل نجم شمال افر يقيا في جانفي 1937، وقد ركز برنامجه العام على إعادة إحياء المطالب الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية التي تقدم بها حزب نجم شمال افريقيا , أما برنامجه السياسي تمحور حول معارضة ربط الجزائر بفرنسا سياسيا ،و النضال من اجل تحقيق السيادة و استقلال الدولة .

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية قامت السلطات الفرنسية بتجميد نشاط كل التشكيلات السياسية و حل حزب الشعب الشيء الذي أدى بأولئك الذين كانوا يعتقدون في التعاون و الاندماج إلى تغيير نظرتهم و اضطرتهم إلى التعاون مع أعضاء حزب الشعب المنحل ، و جمعية العلماء المسلمين .فتوحدوا في جبهة وطنية أطلق عليها اسم " أحباب البيان و الحرية" ، وبهذا بدأ يظهر الميل إلى الوحدوية السياسية واستصغار القوى السياسية الأخرى، وهو اتجاه استمر في التطور تدريجياً إلى أن أصبح أحد الخصائص التي ميزت الفكر السياسي والدستوري الجزائري خلال كامل مراحل تطوره[4].

وقد تأسست جمعية أحباب البيان و الحرية من طرف فرحات عباس في 14 مارس 1944 و هي تجمع سياسي يضم مختلف التشكيلات السياسية يسعى إلى تحقيق الوحدة والوطنية، تحول هذا التجمع سريعا إلى قوة سياسية ضاربة إلا أن السلطات الفرنسية قد تعرضت إلى مناضليه بالقتل و السجن والتشتيت و تم حلها في أعقاب أحداث 8مايو 19456, وبعد سنة من أحداث 08

[1] بن عميرة جمال الدين,إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة,مذكرة ماجستير, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة يوسف بن خدة الجزائر, 2006، ص 51،52

[2] ناجي عبد النور, المرجع السابق , ص 09.

[3] توازي خالد , المرجع السابق , ص77.

[4] عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 111.

مايو 1945 أقدمت السلطات الفرنسية يوم 16 مارس 1946بإطلاق سراح المعتقلين باسم العفو العام مما أدى إلى تنشيط الحياة السياسية من جديد ،فظهرت أحزاب تحت مسميات مختلفة حيث أن هناك من يعتبر أن أحداث 08 مايو 1945 تشكل حلقة تطورية جديدة للأحزاب السياسية الجزائرية[1]، ومن بين هذه الأحزاب نذكر أهمها :

-حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي أسسها مصالي الحاج في نوفمبر 1946 بعد رفض السلطات الفرنسية الاعتراف بحزبه (حزب الشعب الجزائري) ،و قد شارك في الانتخابات و حقق نتائج ناجحة نسبيا الشيء الذي شجعه للعودة للعمل السياسي ،و قد عقد مؤتمر توفيقي في 15فيفري 1947 خرج بالقرارات الآتية : - الإبقاء على حزب الشعب يمارس نشاطه السري مع الإبقاء على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء رسمي و شرعي ،و إنشاء المنظمة السرية من أجل التحضير للكفاح المسلح [2].

والواضح أن التجربة الحزبية في هذه الفترة ،لا سيما بين الحربين العالميتين وبالضبط بعد أحداث 08 مايو 1945 عرفت نضجا كبير، بل أن الفترة الممتدة من اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع الثورة التحريرية من أغنى المراحل من حيث الإنتاج الفكري السياسي، حيث تقدمت الأحزاب بمجموعة من المطالب السياسية والمبادئ الدستورية والصيغ المؤسساتية والنصوص تندرج في إطار تحقيق الوحدة الوطنية[3].

المطلب الثاني : النضال السياسي الجزائري أثناء حرب التحرير الوطني

لقد استمر العمل السياسي الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال الوطني رغم مواجهة فرنسا له وسعيها الدائم لعرقلته وإفشاله ،ورغم إن العمل العسكري كان محل اختلاف في الحركة الوطنية إلا أنه تقرر إنشاء جناح عسكري يقود عمليات عسكرية منظمة أصطلح على تسميته بالمنظمة الخاصة "los" هذا العمل المزدوج (سياسي – عسكري) خلق أزمة في أوساط حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين المحافظين (المصاليين) الذين يرفضون العمل العسكري ،وبين شباب يحبذون العمل العسكري ويرون فيه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال.[4]

وقد برزت الأزمة فعليا في أفريل 1953 بانعقاد المؤتمر، وغياب مصالي الحاج عن حضوره فاتسعت دائرة الخلاف بين الطرفين ،أي الموالين لمصالي الحاج الذين عرفوا باسم المحافظين أو المصـــاليين ، والطرف الثاني أعضاء اللجنة المركزين أو المركزيين هدفـــه توحيد الحزب وقياداته للعمل العسكري لكن محاولاته باءت بالفشل ،وهذا ما سمح للمجموعة المكونة من أعضاء اللجنة الخاصة بالقيام باجتماع مجموعة اثنين وعشرين. [5]

أولا :اللجنة الثورية للوحدة و العمل : نشأت هذه اللجنة في23 مارس 1954 نتيجة الأزمة التي وقعت بين المصاليين و المركزيين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،و كان هدفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب و حل الأزمة قصد حشد كل جهوده للعمل العسكري ،ولقد أنشئت اللجنة من طرف أحد أعضاء المنظمة السرية التي بقى معظم أعضائها على

[1] بن عميرة جمال الدين, المرجع السابق , ص 51.
[2] ناجي عبد النور, المرجع السابق,ص10-وكذلك - توازي خالد ,المرجع السابق , ص80.
[3] شريط الأمين , المرجع السابق , ص15.
[4] ناجي عبد النور, المرجع السابق , ص 11.
[5] توازي خالد , المرجع السابق , ص89

الحياد , و هو محمد بوضياف إضافة إلى مصطفى بن بو العيد إلا أن اللجنة فشلت في حل الأزمة وهذا ما سمح للمجموعة المكونة من أعضاء اللجنة الخاصة بالقيام بعمل سياسي انتهى باجتماع مجموعة اثنين وعشرين و قد حلت اللجنة في 20 جويلية 1954[1] .

ثانيا :جبهة التحرير الوطني: كما سبق بيانه فأن فشل المساعي لحل أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف اللجنة الثورية للوحدة والعمل أدى إلى قيام أعضاء المنظمة السرية بعقد اجتماع خارج إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل عرف باجتماع مجموعة الاثنين والعشرين (22) في أواخر جوان 1954 ،والذي نتج عنه الاتفاق على بداية العمل الثوري كما تقرر فيه انتخاب محمد بوضياف مكلف بتنفيذ قرارات الاجتماع وخمسة أعضاء هم (بن بولعيد – بن مهيدي – بيطاط- ديدوش – كريم بلقاسم) ،بالإضافة إلى الوفد الخارجي (بن بلة –خيضر-ايت أحمد)أوكلت لهم مهمة التحضير إلى العمل المسلح وحررت هذه اللجنة إعلان حددت فيه الهدف الأساسي وهو الاستقلال الوطني عن طريق إحياء الدولة الجزائرية الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية ،و تقرر تسميت هذا التنظيم حزب- جبهة التحرير الوطني- وجناحها العسكري هو جيش التحرير الوطني[2] ،ثم انضم كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي كأفراد وليس كحزب إلى جبهة التحرير الوطني[3].

وبظهور حزب جبهة التحرير الوطني تغير الواقع السياسي الجزائري ،حيث أصبحت هذه الأخيرة التنظيم السياسي الوحيد المتمتع بالمصداقية والمشروعية الشعبية خاصة بعد إنظمام التيارات السياسية الأخــرى إليها ،لاسيما بعد انعقاد مؤتمر الصمام الذي تم فيه إنشاء مؤسسات دستورية جزائرية تمثلت في المجلس الوطني للثورة كسلطة تشريعية ،ولجنة التنسيق والتنفيذ كسلطة تنفيذية كما وضعت أسس الإدارة الجزائرية والجيش[4].

وبذلك يمكن القول أن ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر في فترة الاستعمار ظهرت في بدايتـــها كحركات سياسية نضالية، قاومت الاستعمار الأجنبي من أجل استرجاع الســـادة الوطنيـة وتحقيق الاستقلال، فتبنت أسلوب النضال السياسي من أجل الحقوق الفردية والحريات الأساسية للشعب الجزائر ،ثم تطورت مطالبهم إلى المطالبة بالاستقلال وهذا رافقه تطور هذه الحركات في ممارساتها السياسية وتنظيما لتظهر في صورة أحزاب سياسية قادت النضال السياسي الجزائري رغم اختلافها في المصادر والاتجاهات إلا أن وحدت الهدف المتمثل في الاستقلال الوطني وحد هذه الأحزاب ليستقر العمل السياسي الجزائري في تنظيم موحد هو حزب جبهة التحرير الوطني التي قادت الجزائر إلى الاستقلال .

المبحث الثاني :الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد الاستقلال

بعد الاستقلال عرفت الظاهرة الحزبية تغيرات كبيرة وتطورات مرحلية بارزة ,فبعد الصراعــات على السلطة إثر الاستقلال مباشرة بين قيادات ثورة التحرير والاختلاف على منهجية الحكم الذي سيتبع انتهى بما يعرف بأزمة صائفة 1962 [5] ،وبعد أن فرضت جبهة التحرير الوطني نفسها كحزب سياسي يقود البلاد لما يتمتع به من مشروعية شعبية وثورية فقد تم اعتماد الأحادية الحزبية في الجزائر إلى غاية سنة 1989أين أقر دستور 1989 التعددية الحزبية في الجزائر بعد ما شاهدته البلاد في أحداث أكتوبر 1988، وانطلاقا من

[1] بن عميرة جمال الدين, المرجع السابق , ص 62.

[2] غنية شليغم ,التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة(تونس ,الجزائر المغرب) المعاصرة,مذكرة ماجستير, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر. 199. ص32.

[3] توازي خالد , المرجع نفسه , ص84

[4] بن عميرة جمال الدين, المرجع السابق , ص 62.

[5] مرزود حسين , الأحزاب السياسية والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010),رسالة دكتورا , , فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر.2012 . ص32.

هاتين المرحلتين -(الأحادية الحزبية ثم التعددية)- قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول نتعرض إلى الأحادية الحزبية وفي المطلب الثاني التعددية الحزبية في الجزائر .

المطلب الأول : مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر

اثر وقف إطلاق النار مباشرة بدأت تظهر الصراعات والخلافات بين مختلف التنظيمات المكونة لجبهة التحرير الوطني ،وبالضبط بين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وحركة أحباب البيان وجمعية العلماء المسلمين و الشيوعيين حول من يتولي تسيير شؤون الدولة المستقلة، وتعد أزمة صيف 1962 أخطر الأزمات التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال والتي كانت تعبر فعليا عن صراع كبير بين مختلف التيارات السياسية.

وبما أن الخلافات نشبت بسبب من سيتولى السلطة وليس على المنهج العام للحكم الذي تم الاتفاق عليه وبالإجماع أي النهج الاشتراكي بما يعني ذلك أن الأحادية الحزبية ستستمر بعد الاستقلال ،و أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب السياسي الوحيد الذي سيواصل قيادة الجزائر سياسيا بعد الاستقلال [1]، و كرد فعل على تحويل الجبهة إلى حزب سياسي ظهرت أول بوادر المعارضة من محمد بوضياف, حسين آيت ا حمد حيث قام الأول بتأسيس أول حزب معارض وهو الحزب الثوري الاشتراكي تأسس في 20 سبتمبر 1962 في فرنسا وتم الإعلان عنه في اليوم التالي في الجزائر، إلا أن هذا الحزب لم يستمر لأن أعضاؤه انظموا إلى النظام الحاكم ، أما الثاني فقد أسس حزب معارض آخر بقيادته في 29 سبتمبر 1963 عارض النظام وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية[2] غير أن الأحداث التي ميزت هذه الفترة أهمها حرب الحدود مع المغرب أثرت على هذه المعارضة وأفشلتها لتكرس الجزائر الأحادية الحزبية فعليا .

و رغم انه بعد الاستقلال مباشرة صدر قانون تحت رقم157/62 مؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية، ورغم أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية غير انه و للمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر على أساس أنها فجرت الثورة وقادت البلاد إلى الاستقلال فصدر مرسوم تحت رقم63/297 مؤرخ في 14 أوت 1963 تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه" يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي"، ولتعزيز ذلك صدر دستور 10 سبتمبر 1963 حيث نص في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر".

وبصدور هذه النصوص لم يسمح تشكيل أو اعتماد أي جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة، كما أن بيان التصحيح الثوري الذي حدث في 19 جوان 1965 تبنى ما جاء في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر، مما يستشف منه بان تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع عبر كامل التراب الوطني[3] .

وبقيت الأمور على ذلك إلى غاية سنة 1971 ، إذ صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 إذ تنص المادة 23 منه على :"تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، يكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها "..

[1] ناجي عبد النور, المرجع السابق , ص 11.

[2] احمد سويقات ,التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004, مجلة الباحث,العدد4, جامعة ورقلة ,2006ص3.

[3] بلعور مصطفى، حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الباحث, العدد 05.ص7

إلا أن ما يلاحظ أن هذا النص لم يطبق في أرض الواقع و لم يظهر إلى الوجود أي جمعية سياسية ، كما أن المشرع أعطى الموافقة لتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي و ليس الأحزاب ،و الغاية من ذلك أن تنشط تلك الجمعيات تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني و هو ما يفسر ظهور المعارضة السرية بشكل كبير خاصة بعد صدور الميثاق الوطني و الدستور سنة 1976هذا الأخير كرس مبدأ الحزب الواحد إذ نصت المادة 94منه على : " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد "، وتؤكد ذلك مرة أخرى المادة 95 التي تنص "جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد . "

وبقى حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يوجه السياسة العامة للبلاد و يعمل جاهدا على التعبئة العامة ،و لكنه فعليا ظل هذا الحزب حبيس خيارات الحكام لكن دوره انبعث بشكل أوضح لاسيما بعد انعقاد مؤتمره الاستثنائي في جوان 1980 ،حيث أعيدت هيكلة الحزب بإنشاء لجنة مركزيـــة ومكتب سياسي يرأسه الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية وفي هذه الفترة كانت المعارضة بمختلف اتجاهاتها ترفض الوضع القائم و تحاول البروز في الحياة السياسية [1]

المطلب الثاني : مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر

لقد شهد الوسط السياسي في الجزائر في بداية الثمانينات نوعا من الانتعاش ،و بدأت بعض التيارات السياسية تظهر للوجود وتزامن هذا مع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة التي عرفت أيضا أزمة البترول التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني ،فأصبحت الجزائر تواجه أزمة اقتصادية حادة أدت إلى ظهور التوتر في أوساط المواطنين وهذا بدوره أدى إلى الانقسام في أوســـــاط النخبة السياسية الحاكمة حول التعامل مع هذه الأزمة و حول السياسة الاقتصاديـــــة المنتهجة ،وباشتداد هذا الصراع السياسي تفاقمت الأزمة وانتقلت إلى الشارع الجزائري لينفجر الوضع يوم 5 أكتوبـــر 1988 و قد وصل الأمر لغاية إعلان حالة الحصار و فرض حظر التجول و على إثر ذلك أعلنت حالة الطوارئ [2]، وفي 27و28 نوفمبر 1988 انعقد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني وتم فيه تقبل مختلف الحساسيات السياسية في إطار جبهة التحرير الوطني تمهيدا لصدور قانون الجمعيات السياسية فيما بعد وعلى ضوء ذلك تم عرض مشروع التعديل الدستوري سنة 1989.

أولا:التعددية الحزبية بعد دستور1989: كما سبق ذكره انه إثر انعقاد المؤتمر الســـــادس لجبهة التحرير الوطني تم عرض مشروع تعديل الدستور في 1989/11/23 و الذي صادق عليه الشعب بالأغلبية المطلقة ،و من أهم ما جاء به هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 40منه"حق إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية و السلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب "

وتجسيدا لما جاء في دستور 1989 صدر قانون11/ 89المؤرخ في 1989/07/05 يتعلق بالجمعيات السياسية ،حيث جاء في المادة الثانية منه "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية" ، ويذهب بعض فقهاء القانون إلى القول أن استخدام دستور 1989لمصطلح جمعية سياســـــة كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للانضواء

[1] مرزود حسين ،المرجع السابق ،ص 181.

[2] عمر صدوق أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995، ص 77.

تحت راية جبهة التحرير الوطني ومحاولة تضييق نفوذ التعددية الحزبية [1]،غير ان المتتبع للظاهرة الحزبية في الجزائر يلاحظ أن هناك تشكيلات سياسية ظهرت قبل صدور دستور 1989/11/23من ذلك نذكر :[2]

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 11 فيفري 1989 ، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فيفري 1989 ، إتحاد القوى الديمقراطية في 23 فيفري 1989 وفي 30 سبتمبر1989 تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية وهي الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،الحزب الوطني للتضامن والتنمية.

ولتنظيم المشاركة السياسية لهذه الأحزاب صدر قانون الانتخابات في 07اوت 1989 تحت رقم 13/89 والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 06/90 المؤرخ في 27/03/1990 وفي 29 سبتمبر 1991 ترفع حالة الحصار ويعلن رئيس الجمهورية عن تاريخ إجراء انتخابات تشريعية في عهد التعددية الحزبية الجزائرية هو 26 ديسمبر1991 .

ثانيا :أزمة التعددية الحزبية في الجزائر : بعد إجراء الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم في 26 ديسمبر 1991 إجراء الانتخابات التشريعية بالنسبة للدور الأول، وأسفرت النتائج على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ [3]،وقبل مباشرة المنافسة في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية سنة 1991 قام رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد بتقديم استقالته بتاريخ 11 جانفي 1992، وأثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية وكذلك شغور البرلمان عن طريق الحل مما تسبب في أزمة دستورية،وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وإنشاء .مجلس استشاري بدلا من البرلمان في 4 فيفري 1992وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،وصدر قرارا بحلها في 4 مارس 1992 ، والذي أيدته المحكمة العليا بقرارها الصادر في 1992/04/29 وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية و الولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وإذا كانت مختلف الإصلاحات منذ 1988 قد ساهمت في ترسيخ الديمقراطية وبعث الانتعاش في الظاهرة الحزبية في الجزائر ، فان توقيف المسار الانتخابي خنق هذا الانتعاش ، وبذلك دخلت ، عهد التراجع الديمقراطي ، و اكبر دليل على ذلك دخول الجزائر في مرحلة انتقالية جديدة غابت فيها الشرعية القانونية. حيث في جانفي 1994 انعقدت الندوة الوطنية الأولى تم فيها المصادقة على وثيقة المرحلة الانتقالية و التي نصت على تكوين المجلس الانتقالي الذي يعد بمثابة هيئة تشريعية [4]، وفي 15و14 سبتمبر1996 عقدت ندوة الوفاق التي تم فيها تحديد المواعيد الانتخابية المزمع إجرائها سعيا لتجاوز الأزمة التي تعيشها الجزائر آنذاك فقرر:

- إجراء الانتخابات الرئاسية والتي فاز فيها اليمين زروال في16 نوفمبر1996
- إجراء الاستفتاء حول تعديل الدستور قبل نهاية سنة 1996
- الانتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من سنة 1997
- إجراء الانتخابات المحلية خلال السداسي الثاني لسنة 1997

وبالفعل تم الاستفتاء على الدستور يوم 26 نوفمبر 1996 والذي تضمن بصفة صريحة عبارة إنشاء الأحزاب السياسية بدلا من جمعيات سياسية كما هو الحال في دستور 1989 وذلك في المادة 42 منه ثم صدر أمر/07/97 المؤرخ في03/06 /1997 المتضمن القانون

[1] احمد سويقات , المرجع السابق ,25.
[2] عمر صدوق ،المرجع السابق , ص 79.
[3] خمر صدوق ،المرجع نفسه ،ص91
[4] - توازي خالد , المرجع السابق , ص145 .

العضوي المتعلق بالانتخابـــــات والأمر09/97 المؤرخ في1997/03/06 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ،هذا الأخير الذي تشدد بوضع أحكام لتنظيم تأسيس الأحزاب السياسية والذي اعتبرها البعض تراجع في حرية إنشاء الأحزاب السياسية [1].

ثالثا: أثر قانون الأحزاب على التعددية الحزبية في الجزائر: تمهيدا لإعطاء المؤسسة التشريعية دورها ، والمبني على التمثيل الشعبي عملت السلطة الحاكمة ،وذلك قبل إجراء انتخابات تشريعية إلى اتخاذ تدابير تسمح بتفادي الأخطاء التي نتجت عن تبني التعددية السياسية في الجزائر عبر قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي والتي نجم عنها عنف سياسي شكل أزمة خطيرة عاشتها الجزائر ،فبالإضافة إلى صدور القانون العضوي للانتخابات رقم/ 97-09صدر القانون العضوي للأحزاب بموجب الأمر09/97 المؤرخ في/03/1997/ 06 والذي تم تعديله بصدور القانون العضوي رقم 12-04الساري المفعول .

والملاحظ عنه انه جاء في ذلك الوقت استجابة للوضع الأزموي، وكان الهدف منه تفـادي الانزلاقات والتجاوزات في الممارسة الحزبية، حيث نص هذا القانون على إجراءات طويلة ومعقدة لإنشاء الحزب السياسي ،ونظرا للسلطات الواسعة التي منحها القانون العضوي 09/97 المتعلق بالأحزاب للإدارة وفرضه إجراءات طويلة ومعقدة لإنشاء الحزب السياسي ،فقد أدى بالكثير إلى القول أن هذا القانون يشكل تراجع من حيث المكتسبات التي جاءت بها إصلاحات ما بعد أكتوبر 1988 ،كما يشكل تراجع عن المبدأ العام لحرية التعددية الحزبية وتضييق على حرية إنشاء الأحزاب والحد منها، خاصة إذا كانت هذه الأحزاب ذات توجهات إسلامية. وانه رسم معالم خريطة حزبية تتماشى و الإرادة السياسية التي حددها النظام[2].

و لقد نتج عن ذلك تحول في برامج عدة أحزاب وأغلبها تماشى مع هذا القانون كحركة التجمع الإسلامي(حماس) التي تحولت إلى "حركة مجتمع السلم"، و "حركة النهضة الإسلامية" التي تحولت إلى "حركة النهضة"، في حين هناك أحزاب أخرى لم تتماشى معه واختارت قرار الحل من طلقاء نفسها ،وهناك من تم حله من طرف السلطة القضائية، نظرا لعدم تكيفه مع هذا القانون كما حدث مع "حزب الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر" ،وبناءا على اتفاق غالبية التشكيلات السياسية في الجزائر تم تحديد5 جوان 1997لاجراء الانتخابات التشريعية .

ورغم أن هذه الفترة تميزت بتدهور الوضع الأمني ومحاولات مختلفة لعرقلة العملية الانتخابية ، إلا أنها جرت في ظروف عادية من حيث الجو العام رغم التفاجئ بفوز الحزب الجديد الذي تم تأسيسه منذ حوالي 06 أشهر فقط تحت تسمية ا لتجمع الوطني الديمقراطي ،والذي حقق فوزا ساحقا بحصوله على 156 مقعد،و حصول مجتمع السلم على 69 مقعد، وجبهة التحرير على 62 مقعد .

ولأن الأمن والاستقرار كان هدف كل الجزائريين في هذه الفترة سوءا المواطنين أو النظام أو الأحزاب السياسية فقد تم التحالف بين هذه الأحزاب الثلاثة لضمان استقرار المؤسسة التشريعية - وعلى أساس هذا التحالف تشكلت الحكومة الجديدة التي باشرت عملها، و عليه تم تنظيم انتخابات محلية في 23 أكتوبر 1997تحصل فيها حزب ا لتجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية المجالس وبعدها تم الإعلان عن استقالة الرئيس لمين زروال في أفريل 1999 ثم القيـــام بالانتخابات الرئاسية في .سنة 1999وفق مبدأ التعددية السياسية .

وبذلك تكون الجزائر قد أصبغت الشرعية المطلوبة على مؤسستها الدستورية ، كما أن الحياة السياسية قد شهدت بداية عهد جديد وسياسات جديدة اتجهت إلى تكريس الوئام المدني من طرف رئاسة الجمهورية ،ومختلف القوى السياسية الفاعلة في الجزائر بما

[1] مرزود حسين، المرجع السابق،ص193.

[2] بوحنية قوي ،هبة لعوادي، إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري ، مجلة ، دفاتر السياسة والقانون ،العدد12،جامعة ورقلة 2015، ص167.

فيها الأحزاب السياسية وتدريجيا تحقق الأمن والاستقرار في الجزائر بل والسير في درب التنمية المرجوة في ظل نظام التعددية الحزبية إلى يومنا هذا .

وتوالت القوانين التي تعزز الديمقراطية من جهة وتضمن الحفاظ عل السلم والاستقرار في المجتمع الجزائري من جهة أخرى أبرزها التعديل الدستوري سنة 2008،ثم ما أملته التغيرات المتسارعة في الساحة السياسية العربية ،لاسيما ما أطلق على تسميته با لربيع العربي ،مما دفع بالدولة الجزائرية إلى إحداث إصلاحات سياسية مهمة من ضمنها صدور بتاريخ 12 يناير 2012 القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية،[1] الذي جاء متضمنا 84 مادة موزعة على سبع أبواب نظمت في مجملها النشاط الحزبي في الجزائر وكانت الانتخابات التشريعية التي أجريت بتاريخ 10 مايو 2012 ،و الانتخابات المحلية في 29 نوفمبر 2012 أول فرصة لوضع القانون العضوي الرقم 12-04 محل تطبيق من جهة ، ولتكريس إرادة الدولة الجزائرية في الإصلاحات السياسية من جهة أخرى

وأن كان هناك من يرى بأن المشرع قام بعملية نشر و تبسيط لمواد الأمر 97-09 ليضعها في قالب جديد هو القانون العضوي 12-04، أعاد من خلاله بناء هيكلة القانون موزعا بعض المواد على أبواب جديدة و مركزا بعض الأحكام المشتتة في مواد أخرى ،[2]

وهذا ما يؤكد أن القانون العضوي 04/12 قانون مرحلي صدر بموجب الإصلاحات السياسية التي أقرتها الجزائر لمواجهة التغيرات والاضطرابات الحاصلة في العالم العربي ،كما صدر بالموازاة مع قانون الأحزاب الجديد القانون 12-01 المتضمن القانون العضوي للانتخابات ،والذي بدوره جاء بتعديلات مهمة تتماشى والتطورات والتغيرات الحاصلة في مرحلة التغيرات الحاصلة في العالم العربي هذا الأخير تم تعديله بموجب القانون العضوي رقم 10/16 ثم القانون العضوي رقم 01/21[3].

الخاتمة:

إن دراستنا لتطور المسار الحزبي في الجزائر تبرز مدى ارتباط دور هذه الأخير وتوجهاتها بمرجعيتها التاريخية ،فالتجربة الحزبية في الجزائر عريقة تعود بدايتها إلى بداية القرن العشرين حيث نشأت أحزاب سياسية في ظل الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 واستمرت هذه التجربة الحزبية في تطور إلى غاية يومنا هذا، وأقل ما يقال عنها أنها تجربة متميزة وغنية بالعبر التي يمكن الاستفادة منها لبناء حياة سياسية مستقره ،وما يمكن الوقوف عنده كأهم النتائج هي:

- تمثلت الممارسة السياسية في الجزائر في فترة الاستعمار في مجموع الحركات السياسية المناهضة للاستعمار الفرنسي و التي تطورت فيما بعد إلى أحزاب سياسية منظمة قادت النضال السياسي في الجزائر، ورغم اختلاف توجهاتها إلا أن وحدة الهدف وهو الاستقلال الوطني هو من جمعها تحت إطار حزب واحد قاد العمل السياسي والعمل المسلح ليحقق استقلال الجزائر سنة 1962 وهو حزب جبهة التحرير الوطني.

[1] يوسف زروال ،دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية ، مجلة ، دفاتر السياسة والقانون ،العدد12،جامعة ورقلة 2015،ص 190

- [2] **https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Political-parties**تاريخ2022/04/12 الزيارة
- https://www.independentarabia.com/node/1872162022/04/12 تاريخ الزيارة

[3]- القانون العضوي رقم12-01، المؤرخ في 12 يناير، 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات ،الجريدة الرسمية، العدد 12 بتاريخ12 / 01 /2012

- والقانون العضوي رقم 10/16 المؤرخ في 2016/08/23، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2016/08/23، المعدل والمتمم

- و القانون العضوي 21-01 الصادر في2021/03/10 المتعلق بنظام الانتخاب،الجريدة الرسمية، العدد17،المؤرخة 2022/03/10

- بعد الاستقلال الأحزاب السياسية في الجزائر تطورات أخرى أهمها الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية التي تعيشها الجزائر منذ إقرارها بموجب دستور1989 وجسدها أكثر دستور 1996 ثم صدور عدة قوانين تنظم ممارسة التعددية الحزبية أهمها القانون العضوي للانتخابات رقم 97 /07والقانون العضوي 97 / 09 المتعلق بالأحزاب السياسية.

- بالنظر إلى ما أملته موجات التغيير الحاصلة في العالم العربي ،حيث اضطرت الجزائر على غرار الكثير من الدول إلى إحداث إصلاحات سياسية مهمة من ضمنها صدور القانون العضوي رقم 04 / 12 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما صدر بالموازاة معه القانون 01/12المتضمن القانون العضوي للانتخابات ،والذي تم تعديله بالقانون العضوي 10/16 والقانون العضوي 01/21، وكلاهما جاء بتعديلات مهمة تتماشى والتطورات والتغيرات الحاصلة في العالم وتبع ذلك صدور التعديل الدستوري سنة2016 ثم التعديل الدستوري لسنة 2020.

- رغم أن مسار الظاهرة الحزبية في الجزائر عريق إلا أن هذه الأخيرة في مرحلة تكوينية لكنها تعتبر متقدمة مقارنة بمسار الديمقراطية في دول العالم الثالث والدول العربية الأخرى ،والواضح أن ما يعرقل اكتمال نضج المسار الحزبي في الجزائر هو تنظيم النشاط الحزبي بقوانين مرحلية تصدر لمواجهة مرحلة معينة فلا تتسم بالاستقرار والثبات.

ولعل أن أهم المقترحات التي نقدمها من خلال هذه الدراسة هي:

- مراعاة الارتباط الوثيق بين دور وتوجهات الأحزاب السياسية وظروف نشأتها عند صياغة القانون المتعلق بالأحزاب ،وضرورة الا يكون قانون مرحلي مرتبط بالمناسبات الانتخابية ،وهو مما يجعله في حركية وعدم استقرار وهذا لا يخدم أبدا مستقبل المسار الحزبي في الجزائر.

- إعطاء المكانة اللازمة والمعتبرة للأحزاب السياسية من خلال الاهتمام الجدي بها كمؤسسات وهيئات تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية والاجتماعية وتعزيز دورها في الحياة السياسية دون الاقتصار على المناسبات الانتخابية بل تفعيل دورها باستمرار كأحد الفواعل الأساسية في التنمية السياسية.

-الاهتمام بالدور التكويني في المجال السياسي الذي يجب أن يعهد للأحزاب السياسية قصد إعداد إطارات وكفاءات في المجال السياسي

- تعزيز الارتباط الوثيق بين دور وتوجهات الأحزاب السياسية وظروف نشأتها لما يجسد من أصالة هذه الاحزاب من جهة ويفعل مكانتها في المجتمع ويساهم في التنمية السياسية .

قائمة المصادرو المراجع

أولا: قائمة المصادر

1 -دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في08سبتمبر1963، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة في 10سبتمبر 1963
2 -دستور الجمهورية الجزائرية المؤرخ في 22 نوفمبر1976، الجريدة الرسمية، رقم94، الصادرة في 24 نوفمبر1976 المعدل والمتمم، بموجب القانون رقم 80-01، المؤرخ في12جانفي 1980 الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة بتاريخ15 جانفي1980
3- دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 23 فيفري1989، الجريدة الرسمية، رقم09،المؤرخة في01مارس1989
4-دستور الجمهورية الجزائرية الصادر في 28 نوفمبر1996، الجريدة الرسمية، رقم76،المؤرخة في 8 ديسمبر1996، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
5 -دستور الجمهورية الجزائرية 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 2020/12/30، المصادق عليه في استفتاء2020/11/01، الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية، العدد82، المؤرخة في202/12/30

6- الأمر رقم07/97المؤرخ في 06 مارس1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم12، مؤرخة في 6 03/0/ 1997

7- القانون العضوي رقم12-01، المؤرخ في 12 يناير، 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات ،الجريدة الرسمية، العدد 12 بتاريخ12 / 01 /2012.

8- القانون العضوي 12-04 الصادر في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية،الجريدة الرسمية ،العدد02،الصادرة بتاريخ 2012/01/12

9- القانون العضوي رقم 10/16 المؤرخ في 2016/08/23، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2016/08/23، المعدل والمتمم

10- القانون العضوي 21-01 الصادر في2021/03/10 المتعلق بنظام الانتخاب،الجريدة الرسمية، العدد17،المؤرخة 2022/03/10

11- قانون رقم157/ 62 المؤرخ 31//12/1962يتضمن سريان التشريع الفرنسي ا لا ما يتعارض مع السيادة الوطنية

12- القانون رقم 71 / 79 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 . خاص بتنظيم الجمعيات ,الجريدة الرسمية رقم 151 . الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر1971 .

13- القانون رقم 89 - 11 , المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ,الجريدة الرسمية, رقم 27 بتاريخ 5 جويلية 1989 .

ثانيا : قائمة المراجع

1- الكتب

1- أبو القاسم سعد الله , الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900, ج1, دار الغرب الإسلامي , بيروت ,1992 .

2- عمار بوحوش , التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى 1962, دار الغرب الإسلامي , لبنان 1997

3- عمر صدوق ،أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995.

4- شريط الأمين , التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية.1919 - 1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر1998.

2-الأطروحات والمذكرات

1. بن عميرة جمال الدين,إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة,مذكرة ماجستير, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر 2006 .

2. توازي خالد , الظاهرة الحزبية في الجزائر, مذكرة ماجستير,فرع تنظيمات سياسية وإدارية, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام . جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر , 2006.

3. غنية شليغم ,التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة(تونس ,الجزائر المغرب) المعاصرة,مذكرة ماجستير, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر 199.

4. مرزود حسين , الأحزاب السياسية والتداول على السلطة في الجزائر(1989-2010),أطروحة دكتوراه, فرع التنظيمات السياسية و الإدارية , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,كلية العلوم السياسية والإعلام,جامعة الجزائر.2012 .

3_ المقالات

1. احمد سويقات ,التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004, مجلة الباحث,العدد4, جامعة ورقلة ,2006.

2. بلعور مصطفى. حزب جبهة التحرير الوطني و مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر. مجلة الباحث, العدد 05 ،بجاية 2007.

3. ناجي عبد النور, البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية ة مجلة الفكر القانوني , العدد19 , بسكرة 2010

4. بوحنية قو،هبة لعوادي، إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري ، مجلة ، دفاتر السياسة والقانون ،العدد12،جامعة ورقلة 2015.

5. يوسف زروال ،دور الأحزاب السياسية في إدارة عملية التنمية السياسية ، مجلة ، دفاتر السياسة والقانون ،العدد12،جامعة ورقلة 2015.ص 190

4-المو اقع الالكترونية

- https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Political-parties
- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52573